مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

قراءة لإستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة - إنجازات رائدة وأفـاق مستقبلية واعدة -

A review of the economic diversification strategy in the United Arab Emirates - great achievements and promising prospects -

د. جبار بوكثير، جامعة أم البواقي، الجزائر

أ. حميدة زرقوط، جامعة سكيكدة، الجزائر

تاريخ التسليم:(2016/12/24)، تاريخ التقييم: (2016/02/05)، تاريخ القبول:(2017/03/27)

ملخص

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول النفطية في العالم التي اهتمت بتجسيد إستراتيجية تنويع اقتصادها بعيدا عن النفط، واتجهت إلى توسيع استثماراتها الوطنية في عدد من القطاعات الأخرى منها البنى التحتية، التجارة والسياحة، الخدمات المالية والمصرفية، الطاقة المتجددة فضلا عن الصناعة التحويلية والدقيقة، الأمر الذي جعلها تحقق قفزات كبيرة وانجازات مبهرة متخطية بذلك التحديات الّراهنة خاصة تلك الناجمة عن التراجع الكبير الذي تشهده أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث باتت قاعدتها الإنتاجية أكثر قوة وصلابة وتنوعا في ظل التطبيق المحكم لسياسة التنويع الاقتصادي من قبل صناع القرار بالدولة.

تأسيسا على ما سبق فإن هذه الورقة البحثية تهدف إلى الوقــوف على أهم معالم تلك السياسة قصد الاستفادة منها لصياغة إستراتيجية شاملة لتنويع الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية : التنويع، التنويع الاقتصادي، إستراتيجية التنويع الاقتصادي، الاقتصاد الإماراتي.

Abstract

The UAE is one of the first oil-producing countries in the world that cared to embody its diversification strategy away from oil; and tended to expand national investments in a number of other sectors including infrastructure, trade, tourism, financial and banking services in addition to renewable energy and industry manufacturing and accurate , making it achieved great strides and impressive achievements, surpassing the current challenges, especially those resulting from the significant decline witnessed in oil prices in international markets, where its base production has become more strength and stiffness and versatile under the arbitrator's application of the policy of economic diversification by makers the decision in the state.

And Based on the foregoing , this paper aims to identify the dimensions of such a policy in order to take advantage of them in the formulation of a comprehensive strategy to diversify the Algerian economy .

Key Words: Diversification, Economic Diversification, Economic Diversification Strategy, Uae Economy.

مقدمة.

منذ الطفرة النفطية الأولى في سبعينيات القرن العشرين أصبح مفهوم التنويع الاقتصادي رمزا وشعارا للسياسة الاقتصادية في معظم دول الخليج العربي وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد كان المحرك الرئيسي لتجسيد ذلك المفهوم هو مدى وعي القيادات الخليجية بقابلية الموارد النفطية للنضوب مستقبلا, وهو ما كان دافعا لها للعمل من أجل تبني إستراتيجيات جديدة تضمن بقاءها واستمرارها في الحقل الاقتصادي من خلال انتهاجها لجملة من السياسات الاقتصادية بغية تنمية الصناعات ذات الرأسمال الكثيف من جهة، وتنمية بنيتها التحتية المادية والاجتماعية والاستثمار فيهما من جهة أخرى.

غير أنّ تجسيد إستراتيجية التنمية باعتماد التنويع الاقتصادي على أرض الواقع يتضمن إحداث سلسلة متعاقبة من التغيرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد بغية الخروج من حالة الانحسار في مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد المفرط على مصدر واحد أو قطاع رئيسي معين، الأمر الذي يقتضي توفر جملة من الآليات ذات الكفاءة والفعالية العالية والتي ستؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق التنمية والنهوض الاقتصادي الفعلي، لكن هذا كله لن يتأتى إلاّ من خلال زيادة الأهمية النسبية للقطاعات والنشاطات الاقتصادية كافة في توليد الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل، كما يتطلب الأخذ بهذه الآليات ضرورة مراعاة التحولات والتطورات السريعة على الصعيدين المحلي والدولي، وبالتالي فإنّ نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي سيكون لها آثار جد إيجابية على اقتصاد أي دولة إذا ما استجابت لتلك التطورات والتغييرات بمرونة أكثر لاسيما في ظل التذبذبات الّراهنة لأسعار النفط.

تأسيسا على ما سبق، يمكن طرح إشكالية الدراسة من خلال التساؤل التالي:

ما هي مقومات وآفاق إستراتيجية التنويع الاقتصادي المنتهجة من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة؟

للإجابة عن هذا التساؤل سيتم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور هي:

- ✓ **المحور الأول:** الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي.
- ✓ **المحور الثاني:** معالم التنويع الاقتصادي الإماراتي في مرحلة ما بعد النفط.
- ✓ **المحور الثالث:** آفاق إستراتيجية التنويع الاقتصادي الإماراتي.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي.

قبل التطرق إلى معالم إستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة كتجربة حديثة رائدة في المنطقة العربية بغية الاستفادة منها في صياغة إستراتيجية التنويع الاقتصادي الجزائري، سيتم التطرق أولا إلى أبعاد الموضوع من خلال الوقوف على مفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه.

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي

بشكـل عام، **التنويــع**؛ هو تقليل الاعتماد على المـورد الوحـيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القـاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.[1]

أما **التنويع الاقتصادي**، فقد عـرّف بأّنه توسيع للقاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية تسهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام، كما عرف أيضا بأنه تلك العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج، من زاوية أخرى، عـرّف التنويع الاقتصادي أيضا بأّنــه عملية تستهدف تقليل مساهمــة النفط في الناتــج المحـلي والإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية وتقليص دور القطاع الحكومي وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.[2]

ومنه يمكن أن يشار في التنويع الاقتصادي هنا إلى؛ تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات.[3]

---

[1] مجيد بن أحمد المعلا ، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات 1995-2000** ، وزارة التخطيط ، ص13

[2] http://www.alyaum.com/article/1106261 , consulté le 27/02/2016

[3] United Nations – Nations Unies , Unfccc Workshop On Economic Diversification, Frame Work Convention on Climate Change , Secretariat Teheran, Islamic Republic Of Iran, 18 - 19 October 2003, P 06.

بشكل عام فالتنويع المرتبط بالمشاركة في الإنتاج ينصرف إلى توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلةجداً .[1]

ثانيا : أهداف التنويع الاقتصادي.

بما أنّ التنويع الاقتصادي عملية تدريجية تراكمية لتنويع مصادر الدخل ولزيادة مساهمة القطاع الصناعي والقطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي، فإن الهدف الرئيسي منه لاسيما في الدول النفطية، هو الحد من الاعتماد على قطاع البترول وعائداتــه عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصــادر إيرادات أخرى، كما أنه يهـدف إلى تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص، وعموما يمكن حصر أهـداف التنــويع الاقتصــادي في النقاط التــاليــة: [2]

1. توسيع فرص وآفاق كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر؛
2. تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
3. زيادة الشركاء التجاريين وتوسيع آفاق الأسواق الدولية؛
4. تنويع العوائد المالية وتوسيعها وزيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة؛
5. خلق صناعة تصديرية تسهم في تقوية الروابط الأمامية والخلفية للصناعات القائمة؛
6. . توفير بعض فرص العمل للعمالة الوطنية بغية تسريع عملية النمو الاقتصادي.

[1] Stephen M. Kapunda, Diversification and 4 porerty Eradication in Botswana, Sournal of African studies, Vol 17 , N° :02 , 2003, P 51.

[2] http://www.alyaum.com/article/1106261 , consulté le 23/02/2016.

المحور الثاني: معالم التنويع الاقتصادي الإماراتي في مرحلة ما بعد النفط.

أصبح اقتصاد الدول الخليجية بشكل عام، محط أنظار العديد من المهتمين والمختصين الاقتصاديين كونه يتسم بأنظمة مالية وتجارية منفتحة على الأسواق المالية العالمية، فبالبرغم من تأثيرات الأزمة العالمية على اقتصادياتها إلا أن تعافي أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية سنة 2010 ، قد حقق نموا كبيرا في الإيرادات النفطية للبلدان الخليجية المصدرة للنفط الخام كما ساهم هذا النمو الكبير أيضاً في ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في معظم الأسواق العالمية في العام نفسه، إذ تمثل الإيرادات النفطية المحرك والرافد الأساسي للإيرادات العامة في البلدان المصدرة للبترول التي تعتمد في وجودها ونموها على هذا المصدر.[1]

وحسب إحصائيات صندوق النقد العربي فقد تجاوزت مساهمتها في الإيرادات العامة في الكويت مثلا 90 % سنة 2010، كما تراوحت هذه المساهمة في كل من عمان والبحرين والإمارات نسبة 82.76 %.[2]

أولا: معالم الاقتصاد الإماراتي في مرحلة ما بعد النفط.

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى أهم الدول الخليجية وثاني أكبر اقتصاد في المنطقة العربية، حيث سجل أعلى معدلات النمو الاقتصادي فيها وذلك لنمو صادراتها من النفط والغاز ولاستمرارها في تجسيد برامج التنويع الاقتصادي، حيث أشارت الإحصائيات أنّ اقتصاد دولة الأمارات تضاعف خلال الفترة من عام 2004 إلى عام 2008 إلى أكثر من الضعف حيث بلغت نسبة الزيادة 145 % إلى 261.41 مليار دولار أمريكي مدعوماً بالنمو القوي لقطاع النفط والمنتجات النفطية والقطاع غير النفطي كونها تتمتع بدرجة عالية من الأمان والاستقرار السياسي في المنطقة، الأمر الذي ضمن لها احتفاظ اقتصاد بلادها بميزة تنافسية قوية بوصفها المركز التجاري الأساسي في تلك المنطقة، حيث أنها تتميز باقتصاد سوق حرة يتسم النمو الاقتصادي فيها بالثبات على الرغم من حالة الجمود القصيرة التي شهدها عندما تعثر الاقتصاد العالمي،فعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط مؤخراً والتقُّلب

[1] حسن كريم حمزة ، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان - الأردن ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص 168.

[2] صندوق النقد العربي ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ،2011 ، ص 109 .

الكبير في هذا القطاع ما زال اقتصاد الإمارات العربية المتحدة قوياً ، فبعد هبوط الناتج المحلي الإجمالي للإمارات سنة 2010 فقد ارتفع إلى 419 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2014، وبذلك يكون قد ارتفع عن سنة 2013 بنسبة 8.4 %، ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد الدولة بمعدل 3.5 % في 2015 و2016 ، وأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير المرتبط بالنفط بنسبة 5.4 % في سنة 2016.[1]

ويوضح الشكل التالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالإمارات من 2004 إلى غاية 2011.

شكل رقم 01 : قيمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالإمارات من 2004 - 2011.

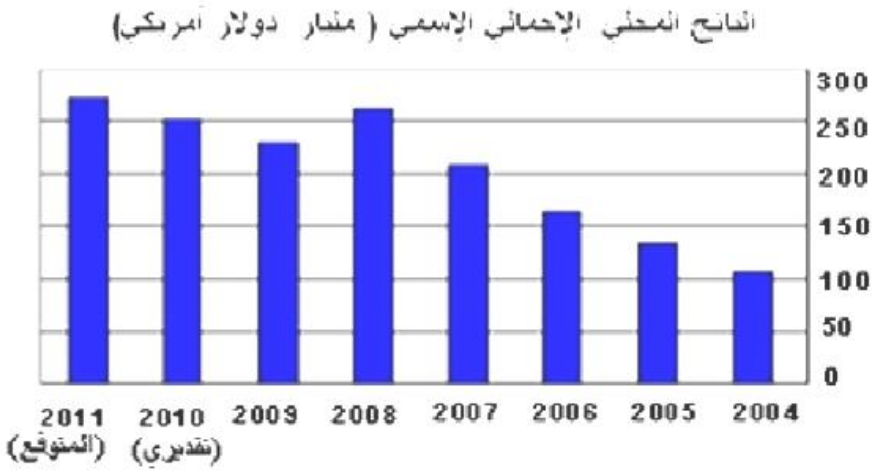

المصدر: http://www.gulfbase.com/ar/GCC/Index/2?pageID=96

يتضح من الشكل رقم 01 أنه، خلال السنوات الخمسة الأخيرة من الفترة الموضحة في الشكل حققت دولة الإمارات العربية المتحدة قفزة نوعية في الناتج المحلي الاسمي، إذ تجاوز سقف 200 مليا دولار أمريكي مع بعض التذبذبات خلال نفس الفترة، ولعل ذلك يرجع إلى

[1] الموقع الرسمي لهيئة السلع والأوراق المالية: http://www.sca.gov.ae تاريخ الإطلاع: 2016/01/10

اعتمادها على إستراتيجية هادفة إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الاسمي من قطاعات اقتصادية مختلفة، دون الاعتماد على مداخيل النفط.

ثانيا : معالم إستراتيجية التنويع الاقتصادي الإماراتي.

عند توجه دولة الإمارات العربية المتحدة قبل عدة سنوات إلى تطبيق إستراتيجية لتنويع بنيتها الاقتصادية، تساءل الكثير عن مدى جدوى مثل هذا التوجه، لا لكونها من أبرز الدول النفطية التي تنعم بعائدات ضخمة ومتنامية من صادرات الخام فحسب، وإنما أيضاً لصعوبة إحداث مثل هذا التحول في الظروف الدولية المضطربة الّراهنة، غير أنّ الدولة مضت قدماً في خططها الطموحة لإحداث التحول المنشود،وحققت جهودها نجاحاً كبيراً توج بتعزيز حصة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي إلى قرابة 70 %، وبروز مكانة الدولة كمركز دولـي متنامـي الأهمية للتجارة والسياحة والأعمال والخدمات، وقد باتت دولة الإمارات تجني اليوم ثمار السياسات الإستراتيجيةالتي وضعتها في مرحلة مبكرة جداً ، لمنح اقتصادها قدراً أكبر من المرونة والحصانة بوجه التقلبات الحادة في أسعار وعائدات النفط، حيث تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من أقل الدول النفطية تأثراً بتدهور أسعار الخام، فاقتصاد الإمارات بات أكثر قوة ومتانة وتنوعاً من أي وقت مضى، وهو قادر على استيعاب تداعيات الأزمة الاقتصادية الدولية التي باتت غيومها تتجمع في الأفق، ومن المتوقع تبعاً لذلك أن يواصل تحقيق نمو إيجابي يزيد على 03 % خلال 2016.[1]

وقد حققت القطاعات الاقتصادية غير النفطية سنة 2014 نموا قويا في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ 8.1 % وبلغت مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني 68.6 % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العام 2014 ويتوقع أن تصل النسبة إلى 80 % سنة 2021 عبر الاستثمار المكثف في القطاعات الصناعية والسياحية والنقل الجوي والبحري والاستيراد وإعادة التصدير بالإضافة لدعم كافة الأنشطة القائمة على الاقتصاد المعرفي، وعموما هنالك العديد من الدلائل التي يمكن الاعتماد عليها في البلدان التي تهدف إلى تبني إستراتيجية التنويع الاقتصادي، ونظرا لخصوصية دول الخليج العربي بشكل عام ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص في كونها تمثل قاعدة

[1] **رأي البيان الاقتصادي**، http://www.albayan.ae, consulté le 19/01/2016

اقتصادية هامة، لذا يمكن الاسترشاد عموما بالدلائل الثلاثة التالية من جملة الدلالات المدعمة لنجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي بالإمارات ألا وهي: مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية في مقابل مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مستوى التجارة البينية الخليجية وتركيز الصادرات، وفيما يلي نظرة موجزة عن تلك الدلالات الاقتصادية: [1]

حظي قطاع الصناعة في الإمارات بدعم كبير من الدولة، حيث يشكل القطاع الصناعي أحد أهم مكونات الاقتصاد في الإمارات ويحافظ هذا القطاع على وتيرة نمو عالية تتعزز باطراد وما زال القطاع الصناعي في الدولة يحافظ على نسبة مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي تقارب 15 % وهي نسبة مرشحة للزيادة خلال السنوات القادمة نظرا لوصول بعض القطاعات الاقتصادية إلى مستويات تحقيق الأهداف وتوقع تحول المزيد من الاستثمارات إلى القـطاع الصناعي بأنشطته المتنوعـة والتي أظـهرت تـطورا وزيادات مهمة ومستقرة خـلال الفترة الماضية.

من جهة أخرى فقد أولت الدولة اهتماما كبيرا بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة نظرا لدوره الحيوي في تعزيز مسيرة النمو وترسيخ سياسة التنويع الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد المعرفة القائم على الإبداع والابتكار تحقيقا لرؤية الإمارات 2021، كما أكد ت على تسخير كل الجهود والإمكانات لدعم هذا القطاع الحيوي إدراكا منها بأهميته في دعم أداء الاقتصاد الوطني وتنافسية الدولة على المستويين الإقليمي والدولي مشيرة إلى أن الإحصائيات تشير إلى أن دولة الإمارات تضم قرابة 350 ألف شركة صغيرة ومتوسطة أي ما يمثل 94 % من إجمالي الشركات العاملة فيها ، وتوفر فرص عمل لحوالي 86 % من مجموع العمالة في القطاع الخاص، فضلا عن مساهمتها بنسبة 60 % من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للدولة، في حين تستهدف الأجندة الوطنية لتحقيق رؤية الإمارات 2021 من خلال المؤشر الوطني إلى أن تصل نسبة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى 70 % سنة 2021 من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، لتكون بذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة داعما أساسيا للتنمية الاقتصادية في الدولة والمحرك الرئيسي للاقتصاد وأهم آليات التوجه

[1] وكالة أنباء الإمارات https://www.wam.ae/ar , consulté le:28/02/2016

الاستراتيجي لدعم الهيكل الإنتاجي للدولة وبناء قاعدة إنتاجية واقتصادية قوية وأحد أهم روافد **تنويع مصادر** الدخل فضلا عن توفير فرص العمل والحد من البطالة.[1]

والجدول التالي يوضح اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية الإماراتية مع بعض دول الخليج في 2010 -2011.

الجدول رقم 01: اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية الإماراتية مع بعض دول الخليج في 2010 -2011

السنوات	المصدر / الاتجاه	الإمارات	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت	المجموع
2010	الإمارات							
	صادرات		269.0	2201.7	4760.4	1425.5	686.6	9343.2
	واردات		391.4	1780.8	1850.0	433.9	340.0	4795.3
2011	صادرات		366.7	2991.6	6419.3	2709.0	926.8	13413.4
	واردات		400.9	2100.0	2500.0	722.9	490.0	6213.8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011 م، ص375
التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012 م، ص418

يتضح من خلال الجدول رقم 01 أن، دولة الإمارات العربية المتحدة تحقق فائضا تجاريا من خلال التجارة البينية مع الدول الخليجية الأخرى، كما أن هناك ارتفاع بنسبة معتبرة في صادراتها إلى هذه الدول خلال سنة 2011 مقارنة بسنة 2010.

[1] **وكالة أنباء الإمارات**: https://www.wam.ae, consulté le : 28/02/2016

المحور الثالث: آفاق إستراتيجية التنويع الاقتصادي الإماراتي.

يمكن توضيح آفاق إستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال العناصر التالية:

أولا: التحديات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة في سنة 2016.

يعد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة الأكثر تنوعا في منطقة الخليج العربي، حيث أن الأوضاع السياسية والإستراتيجية لا تتماشى جنبا إلى جنب مع الانخفاض المستمر لأسعار النفط، فإن من المتوقع أن الاقتصاد الإماراتي سينمو بمعدل 3.5٪ في عام 2016، لكن التذبذب في كل من أسعار النفط، معدل التضخم والبطالة، معدل الفائدة والميزان التجاري، الديون الحكومية والناتج المحلي الإجمالي هي بين العوامل الهامة التي يمكن أن تؤثر على الاقتصاد الإماراتي بشكل عام، كما أنّ أسعار السوق واتجاهات الاستثمار كلها عوامل يمكن لها إثارة عدد من التحديات في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة وعموما يمكن إيجاز التحديات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة حاليا في النقاط التالية:[1]

1. **انخفاض أسعار النفط:** إن الركود المستمر في أسعار النفط سيكون تحديا كبيرا لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، بدأت أسعار النفط هذا العام في حوالي 38 $ للبرميل، ويتوقع أن الأسعار سوف تنخفض أكثر إذا كان شرط الإستراتيجية والسياسية في المنطقة لا يزال هو نفسه؛
2. **السياسات الحكومية حول إدارة قطاع النفط والطاقة :** إن العامل الثاني الذي يمكن أن يجعل من الاقتصاد الإماراتي آمنا هو السياسات الحكومية حول إدارة قطاع النفط والطاقة عن طريق الكفاءة والترشيد في زيادة إنتاج الغاز والنفط يوميا، حيث أفاد رجل الأعمال "سهيل المزروعي " أنّ الحكومة ستزيد في إنتاج النفط الوطني ليصل إلى مليون برميل يوميا، أما الخيار الثاني فهو الحد من حصة النفط عن طريق دولة الإمارات في احتياجات النفط العالمية وبطريقة أو بأخرى فإن تراجع أسعار النفط يخلق تحديات اقتصادية في المنطقة سواء كانت كبيرة أو صغيرة، حيث إن ارتفاع الأسعار ينتج عنه فوائد مباشرة لدولة الإمارات العربية المتحدة والاقتصاد يحصل على عائدات

[1] http://www.istathmir.com/ar/article, consulté le 27/02/2016

جيدة من هذه السلع الرئيسية المصدرة و هذا ما يعكسه التخطيط الاستراتيجي الجيد للحكومة الإماراتية التي سعت لتنويع اقتصادها فهي الآن لا تعتمد فقط على إنتاج النفط فحسب ولكن هناك بعض القطاعات الأخرى التي بدأت في النمو؛

3. **سوق العقارات**: وفقا لخبراء العقارات فإنه خلال السنوات الأخيرة يمكن للتأجير وسوق العقارات في دولـــة الإمارات العربية المتحدة أن يخلق تحديا قويا لنمو البلد وازدهاره أكثر مما عليه هو الآن، كون العقارات أصبحت القطاع الرئيسي والأكثر استقطابا لجذب المستثمرين من جميع أنحاء العالم، كما أن هناك صلة مباشرة لعوامل العقارات في الإمارات العربية المتحدة مما يؤثر على النمو في المجالات التالية؛ ارتفاع في عدد السكان الإمارات، زيادة جذابة في السياحة، زيادة في الأعمال والحداثة، من زاوية أخرى فإن المستثمرين العقاريين بالإمارات العربية المتحدة لـ 2016 يتوقعون تحقيق أرباح معتبرة، لكن بالنسبة للبنوك والحكومة فقد يكون من الصعب السيطرة عليها؛
4. **السياحة والشؤون المالية الدولية بعد أزمة الشرق الأوسط :** تلعب السياحة في دولـــة الإمارات العـــربية المتحدة والتمويل الدولي أدوارا هامة في تحقيق النمو وتعظيم العوائد المالية، ولكن بسبب الظروف الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي وأيضا في منطقة الشرق الأوسط وما تشهده الساحة الدولية من توترات واضطرابات ساخنة، فقد يتأثر الاقتصاد الكلي الإماراتي بكل هذه الأحداث، لاسيما أن الإمارات العربية المتحدة هي منطقة حرة وآمنة من الإرهاب، ولكن وأمام الظروف الحالية فقد أوجب ذلك على الإدارة الإماراتية تبني نظام أمنى صارم وقوي غير أنه وأمام هذه التحديات يمكن للقيادات الإماراتية مواجهتها لاسيما في مجال السياحة والتمويل الدولي حيث أن صناعة الضيافة والاستثمار المباشر في مشاريع أخرى سيكون الهدف المنشود لها؛
5. **الموارد البشرية والتوظيف:** يلعب المغتربين الأجانـــب دورا هاما في الاقتصاد الإماراتي إذ يمثلون اليد العاملة الماهرة والمسيرة في العديد من المؤسسات والشركات الإماراتية، وفي هذا السياق فقد أعلنت الحكومة الإماراتية جملة من القواعد الجديدة للتوظيف للسيطرة على المسائل ذات الصلة بالموارد البشرية من جهة، والتحكم في تدفق العاملين من جهة أخرى، وقد تم الإعلان عن هذه القواعد من قبل الحكومة لضبط ممارسات التوظيف في الإمارات العربية المتحدة التي تكون فعالة سنة 2016، والغرض الأساسي من هذا هو رفع الكفاءات وجعل النظام الداخلي ونظام المعلومات

أكثر استقرارا وأمنا، لكن وفي بداية هذا العام، قد يكون هناك بعض التحديات نتيجة لهذه القواعد النفي تحتاج إلى بعض العمالة الوافدة للتغيير وإتاحة فرص جديدة لها، إنها حقا مهمة كبيرة و جد حساسة، كما أن الأمن الوظيفي والبحث عن وظائف جديدة بعد فرض هذه القواعد تكون ضرورية مع الأزمة الإستراتيجية وتراجع أسعار النفط وتدني الأجور والرواتب فكل هذه العوامل تلعب أدوارا هامة تؤثر على اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة.

ثانيا: رؤية الإمارات نحو تحقيق التنويع الاقتصادي المستدام بحلول 2021

لا يمكن الحديث عن التنوع وفرص تنوع مصادر الدخل, دون الحديث عن النجاحات التي حققتها دولة الإمارات في هذا الإطار, حيث يشكل التنويع الاقتصادي الأساس الذي قامت عليه نهضة دولة الإمارات التي تعد من بين أكثر الدول أمنا واستقراراً , فيما يأتي ترتيب الدولة في مقدمة دول مجلس التعاون الخليجي على مستوى التنوع الاقتصادي، إذا ما تم النظر إليها من زاوية مساهمة قطاع النفط في إجمالي الناتج المحلي وحصته من إجمالي الصادرات والإيرادات الحكومية .وتستهدف وزارة الاقتصاد الإماراتية رفع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي للدولة ليصل إلى % 25 بحلول سنة 2021 حيث تقوم الحكومة بتنفيذ إستراتيجية طموحة لتعزيز دور قطاع الصناعة في منظومة العمل الاقتصادي ككل وتنوع مصادر الدخل حيث يعتبر القطاع الصناعي ثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي القومي بعد قطاع النفط والغاز. وقد انخفضت مساهمة قطاع النفط والغاز من إجمالي الناتج المحلي لتصل إلى 2% في نهاية عام 2014، الأمر الذي يعكس نتائج سياسة التنويع الاقتصادي مع الإشارة هنا إلى أن تأثيرات انخفاض عوائد النفط على الأنشطة الاقتصادية مؤثرة ولكنها أقل تأثيرا على اقتصاديات دول المجلس المجاورة.[1]

من زاوية أخرى فقد أفاد خبراء اقتصاديون في قطاعات مختلفة مؤخراً أن حاكم دبي قد أرسى خلال العشر سنوات السابقة من حكمه وحكومته جملة من السياسات والمعايير التي ترتكز على دعم الابتكار والتنويع الاقتصادي استعداداً لمرحلة ما بعد النفط، والتي شملت تعزيز كل من قطاعات التنمية المستدامة، السياحة، اقتصاد المعرفة، تنمية مساهمة

[1] http://www.alkhaleej.ae/economics , consulté le 25/02/2016

المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة في الاقتصاد المحلي، وأشاروا إلى أن هذه السياسات أتت ثمارها في الخفض التدريجي للاعتماد على النفط بالاقتصاد الوطني من نحو 70 % خلال السنوات الماضية لتصل إلى 30% فقط خلال 2014. وحالياً تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على تقليل احتياجاتها من الغاز الطبيعي من 100 % إلى 70 % بحلول 2021، وستستمر الدولة في ضخ استثمارات تقدر بنحو 35 مليار دولار لتقليل الاعتماد على الغاز الطبيعي، مع سعيها لزيادة نسبة المشاركة من الطاقات الخضراء. وتتجه الإمارات لإتباع سياسة التنويع الاقتصادي عبر الاستثمار في المعرفة والابتكار وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل.[1]

حيث تسعى الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق رؤية 2021 التي تهدف إلى جعلها واحدة من أفضل الدول بحلول 2021 من خلال جعل الإبداع والأبحاث والعلم والتكنولوجيا في صميم اقتصادها القائم على المعرفة، وذلك بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد في 2021، وتتضمن رؤية الإمارات 2021 عدة مؤشرات وطنية في القطاعات التعليمية والصحية والاقتصادية والشرطية وفي مجال الإسكان والبنية التحتية والخدمات الحكومية.[2]

وتعد خطة إمارة دبي الإستراتيجية لسنة 2021 ورؤية إمارة أبو ظبي الاقتصادية 2030 وباعتبارهما الأمارتين الرائدتين في الدولة واللتان تقودان مسيرة التنويع الاقتصادي فيها، حيث تهدف الإستراتيجية إلى زيادة الاستثمارات في القطاعات الصناعية والقطاعات الأخرى الموجهة نحو التصدير بما فيها الصناعات الثقيلة والنقل والبتروكيماويات والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة المتجددة والطيران والفضاء وخدمات النفط والغاز. وقد تحقق الكثير بالفعل في هذه المجالات، خاصة في السياحة، التجارة، الأقمار الصناعية والاتصالات، قطاع الطيران والطاقة المتجددة، ففي سنة 2014، احتلت الإمارات العربية المتحدة المركز الأول من بين البلدان العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إذ جذبت استثمارات بقيمة 1.10 مليار دولار أمريكي، وبالرغم من أن الأولويات القصيرة المدى جرى تعديلها لملائمة الظروف المتغيرة، إلا أنّ الإستراتيجية طويلة المدى ما زالت كما هي، أما على المستوى

[1] http://www.albawaba.com/a, consulté le 27/02/2016

[2] http://www.uaeinteract.com/arabic/economy.html, consulté le 27/02/2016

الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة تسعى إلى تحقيق رؤية 2021 هادفة إلى جعل الإبـداع والأبحاث والعلم والتكنولوجيا في صميم اقتصاد الإمارات القائم على المعرفة والإنتاج الغزير والتنافسية الشديدة وذلك بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد سنة 2021 وبصورة أدق تهدف خطة دبي 2021 بأن تصبح دبي لاعبًا رئيسًا في الاقتصاد العالمي، وتعزيز مكانتها كواحدة من أهم خمسة مراكز عالمية للتجارة والنقل والتمويل، والسياحة وكان الإعلان عن دبي بصفتها عاصمة الاقتصاد الإسلامي، خطوة متقدمة لإحراز الاعتراف الدولي بها كمحور رئيسي في الاقتصاد العالمي، وإيجاد نموذج فريد في النمو يرتكز على الابتكار والإنتاجية المرتفعة لكل من رأس المال والعمالة، والاعتماد على قاعدة متنوعة من النشاطات الاقتصادية ذات القيمة المضافة المرتفعة، بما يمنح اقتصاد الإمارة صلابة داخلية وخارجية وميزة تنافسية هامة. في حين ترسم رؤية أبو ظبي 2030 تطلعات الإمارة لتحقيق تنمية مستدامة لتصبح واحدة من أكبر الاقتصاديات الرائدة عالميًا، ولتحقيق ذلك حددت حكومة إمارة أبو ظبي تسعة دعائم محورية يستند إليها المستقبل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للإمارة على النحو التالي:[1]

1. خدمات تعليمية وصحية عالية الجودة وبنية تحتية متطورة؛
2. قطاع خاص فاعل ومؤثر؛
3. إقامة اقتصاد مرتكز على المعرفة المستدامة؛
4. بيئة تشريعية تتسم بالكفاءة والشفافية؛
5. استقرار أمني على الصعيدين الداخلي والخارجي؛
6. المحافظة على العلاقات المتميزة مع بقية دول العالم على مختلف الأصعدة؛
7. تطوير الموارد في الإمارة؛
8. المحافظة على قيم إمارة أبو ظبي وثقافتها وتراثها.

[1] الموقع الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة http://government.ae/economy ، تاريخ الاطلاع: 2016/02/27

الخاتمة

من خلال هذه الورقة البحثية، نستخلص أن؛ نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في تطبيق سياسات التنويع الاقتصادي يعتبر تجربة رائدة ونموذجا مثاليا هاما لما حققته من مزايا اقتصادية ونتائج إيجابية سواء على المستوى المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة أو الدولي.

وبالنظر إلى معطيات الاقتصاد الجزائري، باعتباره شبيها فيما سبق للاقتصاد الإماراتي من حيث التبعية الكاملة للمحروقات، مع عدم استغلال الإمكانيات والموارد الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة.

وفي ظل انخفاض أسعار النفط وعدم استقرارها، واستنادا إلى النموذج الإماراتي في التنويع الاقتصادي، يمكن القول انه يمكن الاستفادة من التجربة الإماراتية في بناء إستراتيجية مماثلة للتنويع الاقتصادي من خلال؛ الإسراع في ضبط الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية وتفعيل عمليات الخصخصة وزيادة درجات التعاون الاقتصادي الإقليمي، والسعي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيعه باعتباره أداة جد مهمة في التنويع الاقتصادي، ناهيك عن ضرورة الاهتمام بالقطاع الصناعي وإعادة الاعتبار لقطاع الزراعة كمصدرين استراتيجيين بديلين للنفط في دولة يعتبر النفط المورد الرئيسي لإيراداتها وركيزة التنمية بها .

قائمة المراجـــع:

- حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- مجيد بن أحمد المعلا، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات** 1995-2000، وزارة التخطيط، الإمارات العربية المتحدة، د.ت.
- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2011 .
- **الموقع الرسمي لهيئة السلع والأوراق المالية** http://www.sca.gov.ae/Arabic
- **الموقع الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة** http://government.ae/economy
- **رأي البيان الاقتصادي**، http://www.albayan.ae/opinions/articles1.2552117
- **وكالة أنباء الإمارات**، https://www.wam.ae/ar/news
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2011- 2012
- United Nations – Nations Unies, Unfccc Workshop On Economic Diversification, Frame Work Convention on Climate Change, Secretariat Teheran, Islamic Republic Of Iran, 18 - 19 October 2003.

- Stephen M. Kapunda, Diversification and 4 porerty Eradication in Botswana, Sournal of African studies, Vol 17 , N° :02 , 2003.
- http://www.alkhaleej.ae/economics
- http://www.alyaum.com
- http://www.istathmir.com
- http://www.uaeinteract.com/arabic/economy.html
- http://www.albawaba.com